

بالهول: الإمارات ترسخ مفهوم التعلم المستدام لتحقيق المستهدفات التنموية





«دبي:» الخليج

قال الدكتور أحمد بالهول الفلاسي، وزير التربية والتعليم: إن إحدى الاستراتيجيات الرئيسة في عملية التعلم في دولة الإمارات، استراتيجية المهارات المتقدمة، التي ترسخ مفهوم التعلم مدى الحياة للمواطنين والمقيمين في الدولة، لتحقيق المستهدفات التنموية.

جاء ذلك خلال جلسة استعرض خلالها، الثلاثاء، آليات تطوير البرامج التعليمية، بما يخدم مستهدفات مبادرة إعادة صقل المهارات، التي عُقدت ضمن جدول مشاركة وفد دولة الإمارات، في أعمال الدورة الـ 53 للمنتدى الاقتصادي العالمي، حيث قدم لمحة عامة عن توجه دولة الإمارات، بتطوير الكوادر البشرية وتأهيلها، لتواكب متطلبات المهارات المستقبلية وآليات تحفيز ريادة الأعمال في التعليم.

تطوير المهارات المستقبلية

وأكد أن هناك حاجة ملحة عالمية لتطوير الكوادر البشرية، لتلبية متطلبات سوق العمل، وهو ما يستدعي تطوير منهجية التعليم والاستفادة من طرائق التدريس المبتكرة، بما يدعم جهود تطوير المهارات المستقبلية، ومنح الأولوية لمهارات المستقبل، مثل التفكير التحليلي، والتحلي بالمرونة اللازمة للتعامل مع المتغيرات المختلفة، والقدرة على العمل في بيئات مختلفة، واكتساب مهارات القيادة الذاتية ومهارات العمل والتعلم والتواصل الرقمي. مشيراً إلى أن حكومة دولة الإمارات، تواصل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، للارتقاء بكفاءات الكوادر البشرية في مختلف المجالات، في إطار الجهود الحكومية لتنويع الاقتصاد الوطني.

وأشار بالهول، إلى أن «البرنامج المهني لتصميم المستقبل 2071» دعا المتميزين من المواهب الشابة من خريجي الجامعات والكليات والمؤسسات الأكاديمية في الدولة والعالم، للتعاون في إنجاز ابتكارات وأفكار رائدة لتصميم

مستقبل الحكومات وتنمية المجتمعات، كونها حلولاً يمكن الاستفادة منها لتطبيق تغييرات جذرية على منظومة العمل داخل الحكومات، وإطلاق مشاريع استثنائية ومستقبلية لدولة الإمارات تتوافق مع رؤية «نحن الإمارات 2031»، ومستهدفات «مئوية الإمارات 2071»، عبر منصة رقمية تفاعلية تمكن المنتسبين من التعاون والعمل معاً، على تبادل الأفكار وتقديم المقترحات العملية، لتطبيقها في عمل الحكومات، بإشراف نخبة من الوزراء والمسؤولين والخبراء والمتخصصين من كل أنحاء العالم.

تدعيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص

وأشار إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمثل أداة فاعلة لدعم خطط إعادة تشكيل المهارات في الدولة، بإقامة الاتفاقيات والشراكات الناجحة بين القطاعين العام والخاص، في إطار نموذج حوكمة متقدم يعمل على تحديد الأدوار والمسؤوليات، ويحفز تعاون جميع الأطراف لوضع الحلول، من أجل التغلب على تحديات التمويل وتوجيه الجهود للاستفادة من البيانات المتاحة.

وأكد أن أوجه التعاون الناجحة في الإمارات بين القطاعين العام والخاص أسهمت في معالجة التحديات المحتملة، استباقياً، عبر استكشاف ثلاثة عناصر رئيسية تشمل التحديات قبل التوقيع على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبعدها، والحلول الحالية لهذه التحديات المبكرة، والدروس المستفادة منها.

الارتقاء بجودة التعليم

وقال إن نهج دولة الإمارات يعتمد الارتقاء بجودة التعليم، لضمان مستقبل أفضل للأجيال، باعتماد آليات تحفز أسس التفكير الريادي، منذ مرحلة مبكرة في عملية التعلم، بما يمكن المتعلمين من أدوات تعزز ريادة الأعمال وتوفر لهم اكتساب مهارات حياتية مستقبلية أساسية، مثل القيادة والتفكير النقدي وإدارة فرق العمل وحل المشكلات.

تعزيز رأس المال البشري

وأشار بالهول، إلى أن التعليم ركيزة أساسية لتعزيز رأس المال البشري محركاً رئيساً للتنمية الشاملة، وهو ما واكبته استراتيجية التعليم في الإمارات بتدعيم الكوادر التعليمية، كونها أساس التنمية المستدامة وتنشئة الأجيال وفق أفضل المعايير التربوية العالمية. ودولة الإمارات تعطي أولوية كبيرة للشباب في الاستثمار في رأس المال البشري، لتمكينهم بمهارات المستقبل.

وأشار إلى أن الابتكار أحد المحاور الوطنية التي تستهدف تحقيق اقتصاد معرفي متنوع ومرن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة.

وتأتي مشاركة دولة الإمارات في الجلسات الرئيسية والاجتماعات الخاصة في المنتدى والفعاليات الجانبية، التي تمتد إلى أكثر من 20 عاماً، لتؤكد حرص قيادة دولة الإمارات على ترسيخ التعاون الدولي، والسعي إلى إيجاد الحلول المتكاملة عن طريق دعم الحوار الدولي وتوحيد الجهود ضمن نطاق مأسسة التعاون الدولي، لاستشراف مستقبل أفضل للأجيال الحالية والقادمة.

شراكة استراتيجية

وتناقش فعاليات الجناح الإماراتي في المنتدى موضوعات متعلقة بالتصنيع والثورة الصناعية الرابعة، ودور المرأة في صياغة مستقبل الحكومات والدول، وآليات تعزيز صناعة الفضاء والاستفادة من الفضاء الخارجي لخدمة الإنسانية جمعاء، فضلاً عن جلسات خاصة بالتنمية الاقتصادية وقطاع الأعمال والاستثمار في ظل المتغيرات العالمية والانكماش في الاقتصاد العالمي.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.